



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

رؤية اقتصادية من أجل صياغة مسودة أولويات عمل الحكومة المقبلة

حسن هادي الأستاذ



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

رؤية اقتصادية من أجل صياغة مسودة أولويات عمل الحكومة المقبلة

حسن هادي الأستاذي *

المقدمة:

بعد ثمانية عشرة سنة مرّت على العراق اتسمت بفسادٍ إداري ومالٍ وترابع في الخدمات على كافة المستويات، وانهيارٍ شبه تام في بناء التحتية، وأنهار الدماء التي سالت، والأرواح التي أُزهقت بدعوى الطائفية القومية والدينية والمذهبية، وسلط النظام الحزبي والعائلي والقبوبي على مقدرات البلد، وإهدارها بغياب الغيرة الوطنية والأخلاقية والإنسانية والشرعية للحكّام، وكأنّ العراق يمُرّ بأسوأ فترة في تاريخه، فهذا البلد الضارب في عمق حضارته، الذي عَلِمَ العالم ولليوم كيف يكون التقدُّم والمدنية والحضارة.

وبعد أن هبَّ الشباب الحر الغيور مطالبًا بوطنه ضيّعه الجهلة والفاشدون، وانتفضوا فاتحين صدورهم العارية لرصاص الظلم والطعاني؛ لوقف التدهور عند حدّه، وإنقاذ البلد، وجب علينا جميعاً أن نفِي تلك الدماء التي سالت دفاعاً عن سيادة العراق وكرامته عن طريق إصلاح الأحوال وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخدماتية وغيرها، ممّا حُرِّبَ قبل وبعد الاحتلال، وبعد غياب الرؤية الواضحة للحكومات التي تعاقبت على إدارة البلد في ظل انتعاش التروّات وزيادة الواردات خلافاً لأيام الحصار الجائر، فلم يكن هناك سياسة اقتصادية ومالية محددة تسعى باتجاه هدف زمني محدد، وجب على الحكومة المقبلة البدء بذلك وبكل ما أوتيت من قوة وصلاحيات، لا سيّما أنَّ البلد قد تأثَّرَ كثيراً عن البداية إذا ناظرنا ذلك مع متغيرات الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين، والتوجّه بهدف التقليل من الاعتماد على الطاقة “الأحفورية” التي

* باحث.

ما زالت تشكل أكثر من (95%) من موارد الموازنة العراقية، المتقللة بالجزء التشغيلي بالصورة التي جعلها تختلف كثيراً عن الإيفاء بالاستحقاقات الاستثمارية المطلوبة، ومما يسجل على ذلك من نقط الآتي:

1. الاستحقاقات الحكومية العالية لدفع رواتب الموظفين (موظفو الدولة) بصورة مهولة يصل إلى عشرة أضعاف المقاييس العالمية (عدد الموظفين من 0,5 – 1%) من عدد السكان.
2. عدم وجود إحصائية حقيقة عن عدد موظفي الدولة العراقية الفعليين والحدث عن وجود فضائيين بنسبة كبيرة، وقد ورد على لسان كثير من مسؤولي الدولة الكبار.
3. ما زالت ظاهرة (تعدد الرواتب) لم يُقضَ عليها.
4. الالتزامات الحكومية العالية لتعطية النفقات التشغيلية لما يسمى بـ(قوانين العدالة الانتقالية).
5. زيادة عدد القوات المسلحة كماً على حساب النوع والكفاءة.
6. لا توجد سياسة واقعية لدعم القطاع الخاص العراقي تهدف لخلق قطاع خاص واعٍ يملأ حسناً وطنياً بتجاه بناء البلد ومراعاة الجانب الاجتماعي في العمل، فضلاً عن العامل الريحي.
7. وجود قوانين تساهم في خلق نوع سلبي من القطاع الخاص همه الربح التجاري السريع من دون وجود رؤية تنموية حقيقة.
8. عدم تطبيق قانون الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص مماً خلق توجهاً مضطراً نحو الانضمام لجيش موظفي الدولة المتنامي.
9. عدم وجود سياسية واضحة توافق بين عدد المخريجين من المؤسسات التعليمية وسوق العمل كماً ونوعاً.

10. انخفاض مستوى التعليم الجامعي والمدرسي انخفاضاً أنتج جيوشاً من طالبي العمل غير الكفوئين.
11. صعوبة البيئة الاستثمارية العراقية التي ما زالت تحتل المرتبة المتدنية في تصنيف سهولة البيئات الاستثمارية في المنطقة والعالم.
12. استشراء الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة كافة وعلى المستويات كافة استشراءً سجّل عجز الحكومات المتعاقبة عن معالجته.
13. ليس هناك سياسة اقتصادية واضحة لتطوير الصناعة في البلد، وغياب القوانين والإجراءات التشجيعية، حتى غدا العراق سوقاً رائجاً لأيّسر المنتجات الإقليمية.
14. تدهور الجانب الزراعي والمنتجات الزراعية، وغياب عوامل تطوير ثقافة المنتج والفلاح، وكذلك الدعم اللازم لتحقيق أمن غذائي حقيقي.
15. في الجانب المالي فالبلد يعاني من غياب دعم القطاع المصرفي للعمل الاقتصادي، فنحن بين مصارف حكومية رصينة تعاني من البيروقراطية والروتين الملل والفساد المالي؛ وبين مصارف أهلية ليست هي إلا دكاكين صرافة تتنافس على الحصول على أكبر حصة ممّا يسمّى (نافذة بيع العملة) التي أضررت بالعملية الاقتصادية أئمّا ضرر.
16. تدني التصنيف الائتماني العالمي للعراق أبعد عنه أموالاً هائلة من الاستثمارات العالمية، فضلاً عما سبق من النقط.
17. افتقار الحكومات المتعاقبة للقرار الاقتصادي التنموي الحقيقي؛ بسبب المحاصصة السياسية والطائفية واستقرار امتيازات القطاع الخاص كافة في كفة مجموعة من الشركات والمؤسسات المالية المدعومة من جهات سياسية متنفذة.

18. عدم وجود إدارة واضحة للمشروع الحقيقي بإنشاء ميناء الفاو وتشغيله مع القناة الجافة الذي يمكن أن يضيف حين اكتماله واردات مضاعفة عما يدرُّ النفط للدولة العراقية.
19. عدم وجود سياسة واضحة باتجاه استثمار جزء من عائدات البترول لتطوير مناحي الاقتصاد الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والنقل والخدمات المنتجة وغيرها، وكأنَّ الحكومة العراقية شركة تبيع نفط العراقيين جميعاً لتعطي رواتب لموظفيها فقط.
20. تدَّيُّن أموال الدعم الفعلى لقطاع التربية والتعليم والصحة هذه القطاعات التي تمثل الاستثمار الحقيقي ألا وهو الاستثمار في الإنسان.

وهناك كثير من الجوانب الأخرى التي لا أريد الإسهاب فيها؛ رغبةً في الاختصار وطمعاً في تقديم الحلول، فضلاً عن تشخيص المشاكل.

نعتقد أنَّ البرنامج الحكومي القادم يجب أن يتجاوز مدة عمره إلى وضع الرؤية للمعالجة الكاملة لمشاكل كل البلد المتعددة وتحديد الفترة الزمنية الازمة ثم يصار إلى تجزئة ذلك بصورة تتناسب مع أعمار الحكومات التي تتعاقب ليعرف كلُّ واجبه، وليس جزافاً إذا قلنا إنَّا متَّحِّرون زمنياً عن إدراك الإصلاح المجتمعي الحقيقي إذا نظرنا إلى نسبة النمو السكاني الأعلى في العالم، وتناقص الموارد مع التوجُّه نحو الطاقة النظيفة.

أولاً: الجانب الاقتصادي:

قدَّمنا هذا الجانب على غيره؛ لاعتقادنا بأنَّ الحكومة (الحكومات) المقبلة يجب أن تتبَّئَ هذا الجانب بامتياز، وأن تكون حكومة (حكومات) إصلاح اقتصادي في الوقت الذي يطلب من رئيسها أن يستعمل صلاحياته الواسعة بقوة؛ لتنفيذ ذلك من دون التأثيرات السياسية "المحاصصاتية"، والضرب بيدِ من حديدٍ على كلِّ محاولات الفساد والتخريب الاقتصادي في البلد.

1. وعليه فإنَّ أول مهام الحكومة العراقية المقبلة هي:

((محاربة الفساد))

ومن دون الشروع في هذه النقطة وتفعيلها فإنَّ ما كُتب هنا قبلها أو بعدها يُعد لقلقة لسانٍ لا فائدة منها، وأعتقد جازماً أنَّه ليس هنالك عراقياً واعياً أو مراقباً للشأن العراقي لا يعرف كيف يمكن تنفيذ ذلك أو أين تكمن بؤره وخزائنه ومحركاته الحقيقية في الوقت الذي يجب أن تبدأ الحكومة القادمة بتفعيل ذلك ابتداءً من أعلى الهرم وليس وسطه أو قاعده.

فإن لم يكن هناك نية أو قابلية للعمل على ذلك فيرجى إهمال هذه الأوراق وإيداعها في ثلاثة الورق، إذ لا فائدة من الحديث بوجود الفساد.

2. إلزام الحكومة بتقديم رؤية اقتصادية؛ لتطوير العراق لثلاثين سنة تقسّم على ست خطط خمسية، على أن تكون السنوات العشر الأولى منها كافية بإيّامه معاناة العراقيين كلّها، من نقص في الخدمات وذلك ببناء العدد الكافي من الوحدات السكنية، والمدارس، والمستشفيات، والملعبات الرياضية، وإكمال متطلبات توفير الماء الصافي، والكهرباء، وشبكات المجاري، والطرق بما فيها الريفية، وشبكات الاتصالات، والانترنت، وخدمات الإسعاف الفوري، والدفاع المدني، وخدمات الطرق الخارجية، ومحطات تعبئة الوقود، والمناطق الترفيهية، مع تنظيم السياحة تنظيماً يليق بالعراق وتاريخه العريق وموقعه الجغرافي، وخطوط النقل النهري، وسكة الحديد، والطرق السريعة، والجسور، والتقاطعات داخل المدن، والمطارات، والخطوط الجوية، والأجواء العراقية بما يلائم موقع العراق؛ ليكون حلقة الوصل بالنقل الجوي والبحري والبري بين غرب العالم وشرقه وشماله وجنوبه.

3. تُعدُّ هذه الخطط الخمسية بصورةٍ تلاءم مع مبادئ النهضة الاقتصادية العلمية ويتوافق مع

الناتج القومي المحلي على ان يُعوض النقص بالرغبة المالية المطلوبة لهذا البرنامج من الجانب الاستثماري لذلك يجب أن تكون هنالك مراجعات فصلية لكل الميزانيات السنوية للتحقق من مدى تنفيذ الخطة، وفق جدولها الزمني الصحيح، وثبتت الانحرافات المعيارية في التنفيذ؛ لتجاوز في الفصل المسبق مما يضمن تحقيق أعلى النسب المرجوة لتأمين حياة أفضل للعراقيين.

4. مراجعة الجانب التنفيذي لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته تدليلاً يُؤمن توفير بيئة استثمارية سهلة للعراق، تنافس سهولة البيئات الاستثمارية في دول المنطقة، حتى يستطيع العراق جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الخارجية التي تُكمل موارد الحكومة لتأمين تحقيق ما ورد في النقطتين 1 و 2 السابقتين.

5. إعداد برنامج شامل (بوصفه جزءاً مما ذكر آنفًا) لدعم القطاع الخاص عن طريق توفير الإطار التشريعي والمالي بصورة فعالة في الجوانب الصناعية والزراعية والتجارية والخدمة والتربية كافة؛ ليكون مناسفاً للشركات العالمية العاملة والمستثمرة في العراق وغيره.

6. إعادة النظر في توزيع الثروات العراقية عن طريق استثمارها في دعم القطاعات الأخرى والتنمية المستدامة، والاتجاه لبناء اقتصاد غير أحادي؛ فضلاً عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد على كامل ثروات البلد من شماله إلى جنوبه، وبكفاءة تتناسب وما جاء في الدستور من أن إدارة الثروات قضية اتحادية وليس مناطقية.

7. الشروع فوراً بتشكيل هيئة أو مؤسسة حكومية (يشارك فيها خبراء من القطاع الخاص) يرأسها موظف بدرجة (وزير)؛ لإدارة ملف ميناء الفاو مع القناة الجافة، مع إبعاد هذه المؤسسة (بدوائرها الفرعية) تماماً عن الشأن السياسي، وإلماقها بدوائر رئاسة الوزراء، وجعل قراراتها حاكمة على الدوائر الأخرى التي يتعلّق شأنها بالموضوع مع تولية هذه الهيئة أمور السواحل

العراقية كافة للتعامل معها بالشأن الذي لا يتعارض مع عملها بما في ذلك الجرف القاري العراقي الذي يصلح أن يكون القاعدة الأساسية لإنشاء الميناء.

(ورود كلمة ميناء الفاو أينما وردت فـإنما تعني الميناء مع القناة الجافة الوالصلة إلى البحر المتوسط عن طريق تركيا، ومحطات التبادل الثلاثة في البصرة وبغداد والموصى علمًا أن القناة تشمل الطريق السريع وسكة الحديد).

علمًا أنه يمكن تشغيل الميناء تشغيلًا جزئياً بعد مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ بدأ المشروع الذي يمكن أن تكون مدة إنجازه في المراحل الأولى 5 سنوات، وهناك مرحلة ثانية وثالثة (يمكن شرحها شرحاً منفصلاً).

سادتي: إن الحديث عن ميناء الفاو لا يشمل إطلاقاً حاجة العراق لميناء جديداً كما يشاع (أو يفهم) حالياً من قبل المسؤولين عن هذا المشروع، وإنما الحديث عن مشروع للربط العالمي للنقل ليس له بديل آخر بكفاءته، الأمر الذي يمكن أن يجعل عوائد للبلد لا تقل عن (100) مليار دولار سنوياً بعد اكتمال المراحل الأولى في الوقت الذي تصل عوائده بحدود (400) مليار دولار سنوياً بعد اكتمال مراحله كافة.

نحن نرى أن الإدارات التي تولت على إنشاء هذا المشروع ربما ليس لديها صورة واضحة عن ماهية هذا الصرح العملاق، وأقول جازماً إن اللجوء إلى تنفيذه عن طريق إمكانات الحكومة المالية مضيعة للوقت، وسنجد أنفسنا يوماً قد تأخرنا في تنفيذ مشروع واعد للأجيال وأن غيرنا قد سبقنا إلى مشاريع مشابهة وسنكون منافسين معهم ليس إلا.

ومن باب آخر أحب أن أحيلكم علمًا أن هذا المشروع قد عُرض لأول مرة عام 1985، وليس قريباً وهناك تدخلات دولية ترتبط بهذا المشروع توجب على من يديره أن يعرف ذلك، لا

سيما أنَّ صاحب الفكرة ابتدأً هو «كونسرتيوم» عالمي بقيادة بريطانية ونَدَّعِي أنَّا نملك خطة متكاملة من الناحية السياسية والاقتصادية والمالية للبلد ب لهذا الصرح العملاق (يمكن مناقشة ذلك مناقشةً مفصلةً إذا كانت هناك إرادة حقيقة).

8. أمَّا موضوع الاتفاقية الصينية- العراقية، فيطلب الاهتمام بها والاستمرار عليها بصورة واسعة (بعد توقيع عقد بناء 1000 مدرسة)؛ لأنَّ طريقة تسديد المبلغ ترفع كاهلاً كبيراً عن موازنة الدولة للإيفاء بتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات التي تعدُّ غير منتجة (من دون عوائد)، في الوقت الذي يمكن عقد اتفاقيات مشابهة أخرى مع دول متقدمة؛ لربط مصالح هذه الدول بالملائحة العراقية والإفادة من المنافع المالية لمثل هكذا اتفاقيات في رفع درجة سعادة الشعب العراقي عن طريق الخدمات المتطورة.

9. يمكن توسيع هذه الاتفاقية (الاتفاقيات) باتجاه الصناعات المهمة (المتوسطة والثقيلة) والتي تكون منتجة (ذات عوائد) على أن يكون هناك برنامجاً لربط القطاع الخاص العراقي بوصفه مساهماً مع رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة.

10. أمَّا الاتفاقية التجارية الثلاثية (العراقية - المصرية - الأردنية) فيمكن للعراق عن طريقها تحقيق فائدة مهمة وهي مشاركة هاتين الحكومتين في إنشاء مصفاتي نفط وتشغيلهما في كلا البلدين (الأردن بطاقة 100 ألف برميل يومياً، ومصر بطاقة 500 ألف برميل يومياً)، ولا يغيب عن بال المختصين كم هي العوائد المتحققة من بيع النفط بصورة منتجات، والتي تعادل ثلاثة أضعاف سعر البرميل الخام، فضلاً عن أنَّ الكمية المنتجة (600 ألف برميل) سوف تكون خارج حصة العراق من إنتاج أوبك مما يحقق عوائد إضافية من بيع النفط الخام أيضاً، وإلا فإنَّ العراق مجرد سوق لتصريف منتجات هاتين الدولتين ليس إلَّا.

11. سادتي الكرام: يجب أن نعرف بأنَّ هنالك صراعاً عالمياً كبيراً على الاستحواذ على مصادر الطاقة، فضلاً عن ((خطوط نقل الطاقة)) وبالتالي فإنَّ العراق يتربع على عرش الدول المنافسة في كلا المجالين لما حباه الله من ثروات غير منتهية وموقع جغرافي مميز، ((ولنا في هذا الموضوع بحث طويل ومفصل))، لذا وجب أخذ ذلك بنظر الاعتبار، والعمل عليه في أية خطوة مستقبلية.

12. علينا أن نعرف أيضاً أنَّ العالم يتجه وبقوة نحو بدائل الطاقة النظيفة، وهناك توقعات لمنظمة الطاقة العالمية بأنَّ الطلب على الطاقة «الأحفورية» سينخفض بنسبة 50% عام 2050 ولكنكم أن تتصوروا ما مصير هذا الشعب إذا بقيت (السلطات) المتعاقبة تراوح مكانها، وليس هناك تطوير حقيقي للناتج القومي العراقي ناظرين إلى ارتفاع (كلفة) موازنة الدولة التشغيلية سنة بعد أخرى حتى نصل إلى استنفاد عائدات النفط كافة التي ربما لن تكفي يوماً حتى لدفع رواتب موظفي الحكومة المترهلة وما أزمة كورونا عام 2020 إلا درساً كافياً.

13. نحن في بلد يحتل المرتبة الأولى في الزيادة السكانية السنوية (2.6 %)، وهذا يضعنا أمام مسؤولية كبيرة في اتخاذين:

أ- إيجاد خطة تشجيعية مجتمعية (ثقافية ومالية) لتحديد النسل ولو مؤقتاً، ولتعلم أنَّ ما تنفقه الدولة اليوم على هذا المشروع هو أقل بكثير الأحوال عمما سينفق مستقبلاً على الزيادة الهائلة في عدد السكان.

ب- السعي حثيثاً لتحقيق زيادة معتدلة بما في نسبة نمو الناتج القومي، بدرجة تتجاوز بما نسبة النمو السكاني حتى تكون هذه الزيادة إيجابية (وفق نظرية «مالتوس» فإنَّ زيادة الموارد متواتلة عددياً وزيادة السكان متواتلة هندسية).

14. أي خطأ باتجاه زيادة عوائد الدولة يجب أن تكون آخذة بنظر الاعتبار تنوع مصادر موازنة الدولة والتقليل من الاعتماد على النفط بهذه النسبة المرجعة التي تتجاوز 95% لضمان عدم التعرض لهزات ومتقلبات السوق النفطي.

15. خطة التطوير الصناعي ليست بالمهمة الصعبة إذا كان هناك سياسة حكومية واعية وعارفة بالآمور تعمل بالخطب وتبدل الدعم المالي اللازم لذلك، وتقليل الروتين في هذا المجال علماً أنه يمكن وضع خطة لتطوير الصناعة التحويلية والغذائية خلال سنة واحدة في الوقت الذي يمكن النهوض بالصناعات الخفيفة خلال (3-2) سنة ما عدا مدة (5-7) سنوات لتفعيل صناعات متوسطة وتنمية حقيقة.

أمّا موضوع خلق الشراكة بين القطاع العام والخاص وتفعيلها فلنا في ذلك بحث طويل يشكل القاعدة الاقتصادية التجارية التي توفر مناخاً مناسباً لسنّ هكذا قانون يستطيع أن يفعّل هذا الجانب ولطول هذا البحث فهو جاهز لحضوركم حين الطلب.

16. الزراعة في العراق تختلف تخلقاً كبيراً عن الدول المجاورة عن طريق ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدني المستوى الثقافي للفلاح العراقي ما عدا تأثير هذا القطاع بإدخال تقنيات الإنتاج المتقدمة، وبدراسة يسيرة للواقع الزراعي الحالي الذي يعاني تراجعاً منذ خمسة عقود ولغاية الآن فإنَّ معالجته تتمحور حول:

أ- بسبب تأثير تفتت ملكية الأراضي الزراعية نتيجة التوارث فيكون المجموع إلى التعاقد مع شركات عالمية عن طريق الاستثمار لتفعيل زراعة ملايين «الدونم» الصالحة للزراعة وغير المنتجة على أن لا تقل مساحة الأرض للعقد الواحد عن (300) ألف «دونم» مما يتطلب دعوة شركات عالمية كبيرة للتنافس حول ذلك شاملاً ذلك الإنتاج الحيواني والمشاريع المتكاملة التي تبدأ من زراعة المخصوص وتنتهي بالمنتجات الحيوانية المتنوعة.

ب- بما أنَّ المياه الجوفية العراقية هي إقليمية التوزيع فيكون حل أزمة المياه عن طريق محورين، المحور الأول: يتمثل في استثمار المياه الجوفية العراقية والتي تكون قريبة من سطح الأرض في الغالب، والمحور الآخر: عن طريق استغلال العلاقات التجارية ومنافعها مع دول المطبع لزيادة حصة العراق السنوية من الإطلاقات، وكذلك إدخال طرائق الري الحديثة وتشجيعها واستثمار إمكانيات إنشاء السدود بما في ذلك السدود الغاطسة في أحواض الأنهار.

17. أمَّا موضوع أزمة السكن في العراق فأنا أعدُّ أنَّ المباشرة بحل هذه الأزمة سيكون أوسع باب يمكن أن تفتحه أية حكومة للقضاء على نسبة كبيرة من البطالة التي يعاني منها الشباب، إذ إنَّ التنوُّع الكبير في الاختصاصات المطلوبة للمشاركة في هذا القطاع كفيلة باستيعاب طيف واسع من الخريجين العاطلين، أو القوى المتوسطة أو ما دونهما، ما عدا عن الكم الهائل المطلوب من العمالة المتنوعة نظراً للهوة الكبيرة في النقص الموجود في هذا القطاع وستكون هناك فوائد كبيرة، وفضلاً عما سبق:

أ- الحد والتقليل من الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات لا سيما في المناطق الحضرية المكتظة، وهذا دليل آخر على وجود أموال محلية كثيرة تطارد سلعة هذا القطاع.

ب- الحصول على كثيرٍ من الأموال العراقية (للمقاطع الخاص) والتي تحرّب حالياً؛ لإنعاش أسواق العقارات في البلدان المجاورة، إذ يحتلُّ العراقيون المرتبة الأولى في الاستثمار في هذا القطاع، مثل: (تركيا، والأردن) إذ تقدّر مجموع هذه الأموال بـمليارات.

ت- دعوة عملية لدخول الأموال النقدية المودعة عند الناس في بيوكهم ومحاولة تشغيلها واستثمارها وإنعاش السوق التجارية المحلية.

ث- تنشيط القطاع التجاري والصناعي وبطيف واسعٍ نظراً لسعة وتنوع المواد المطلوبة أو الدخلة في هكذا قطاع.

ج- حل أزمة السكن نفسها التي يعاني منها العراق واكتظاظ التجمعات السكنية، وتقسيم الدور إلى قطع صغيرة (50 م²)، وظهور العشوائيات بأعداد وأحجام مريبة، والسلبيات الاجتماعية التي ترافق ذلك (ليس المكان مناسب للنطُرُق لها).

ما عدا كثير من الابحاث الأخرى التي لا نريد الإسهاب فيها.

ولكنَّ هذه القضية لم تلقَ حُفَّها من قبل (السلطات) المتعاقبة لا من ناحية التخطيط السليم، ما عدا الإدارة الرشيدة المتخصصة، وما المعالجات المطروحة المتمثلة بتوزيع قطع أراضي وإعطاء قروض منفردة للمواطنين إلا هروباً من الأزمة والوقوع في أزمات أخرى، إذ يتبيَّن ذلك واضحًا عن طريق دراسة يسيرة لسياسة (السلطات) في العراق منذ عهد الجمهورية ولغاية الآن وما رافق ذلك من تدهور خدمي مع الزمن وتشويهه معماري للأحياء القائمة.

وعليه فإنَّ معالجة هذه الأزمة بالطريقة الصحيحة يتمثل في رأينا بالآتي:

(1) طريقة التنفيذ: حلِّ هذه الأزمة وإدارتها بالطريقة الصحيحة يجب اللجوء إلى الاستثمار الكمي (Mass Production) في هذا المجال عن طريق إحالة مشاريع أحياء سكنية عمودية أو أفقية إلى مستثمرين جادين في تنفيذ هذه الأحياء مع مراعاة تصنيف هذه التجمعات وفق مستوى دخل الفئة المجتمعية، ومن جانب آخر تصنيف الأراضي وفق أهميتها وموقعها للاستفادة من الأرضي ذات الموقع المهم داخل المدن الكبيرة في استيفاء عوائد مهمة للدولة عن طريق بيعها للفئات المتمكنة مادياً، فضلاً عن تقليل الرخْم المروي في مراكز المدن بالاتجاه إلى بناء مدن أخرى متكاملة الخدمات.

(2) الجانب الاجتماعي: هنا يمكن دراسة هذه الفُقرة دراسةً جيدةً ومراعاة الطبيعة الاجتماعية للمنطقة المراد إنشاء المشروع السكني فيها، وتصنيفه من نواحٍ متعددة مثل: التصنيف المعماري سواءً أكان عمودياً أم أفقياً أم الجمع بينهما، وكذلك الجانب المادي من ناحية إمكانية الطبقة الشاغلة

مستقبلًا للمشروع والبناء على هذا الأساس؛ لتحقيق أعلى معدلات التسويق وأسرعها، وكذا درجة نوع الثقافة الاجتماعية ريفية أم حضرية أم فيما بين ذلك.

(3) دور الحكومة: يتمحور دور الحكومة في هذا المشروع حول نقطٍ عدَّة، أهمُّها:

1. أن تكون الحكومة هي الراعي والداعم لهذا المشروع والتشجيف الإعلامي المناسب له، واستقطاب الشركات الرصينة والجادة محليةً كانت أم أجنبية.
2. تسهيل مهمة المستثمر بتقليل الروتين والبيروقراطية، وتسهيل البيئة الاستثمارية في هذا المجال.
3. أن تقوم الدولة وبالتعاون بين وزارات التخطيط والمالية والزراعة ووزارة الكهرباء والإسكان والهيئة الوطنية للاستثمار بالإعداد الجيد لهذا المشروع وإحصاء الأراضي الصالحة له، وتصنيفها وإعداد أطلس استثماري خاص بها يتضمن وصفاً يسيرًا للمشروع، ومساحة الأرض والكلفة التخمينية للمشروع ونوع البناء وغيرها من المعلومات الابتدائية اليسيرة، ويمكن إنجاز هذه الدراسة خلال سنة واحدة إن كانت هناك جدية في العمل.

(4) الجانب التمويلي: هنا يدخل البنك المركزي العراقي بما يملّك من احتياطي نقدٍ لتمويل هذه المشاريع بتخصيص جزءٍ من هذه الأموال، وإعداد سياسة دقيقة لتنفيذ هذا التمويل باستثمار المادة (9) من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 ودعم المستثمر العراقي مع التدقيق على أن تكون القروض الممنوحة للمستثمرين فقط للمراحل المنفذة فمثلاً يدفع للمستثمر قرضاً بقيمة 10% من المشروع بعد تفيذه هذه النسبة، ثم يصار إلى نسبة مشابهة أخرى بعد تقدمه في المشروع وهكذا دواليك لضمان الأموال المدفوعة عن طريق المشروع نفسه، وتسهيل مهمة تنفيذ هذا القطاع الوعاد في الوقت نفسه، ناهيك عن الأرباح التي سيحصل عليها البنك الممول والتي هي في أقل حالاتها أكثر من الفوائد التي يحصل عليها من إيداع هذه الأموال في المصارف الرصينة العالمية.

٥) الفوائد المستحصلة:

1. سوف توفر الحكومة على نفسها الأموال التي يجب أن تنفقها على مشاريع الخدمات والبني التحتية المطلوبة لهذه الأحياء الجديدة والمدن المستحدثة في الوقت الذي سيقوم المستثمر بتنفيذها ويدفعها المواطن المستفيد من العقار من ضمن سعر العقار مقابل الأرض التي حاز عليها إماً مجاناً أو بسعرٍ زهيد.
2. تشكل مشاريع البنى التحتية والخدمات المطلوبة للمواطنين قسماً كبيراً من إنفاق الحكومة الاستثماري (الاتحادي والمحلي) وكلنا يعرف أنَّ كثيراً من الفساد شابَ هذه العقود خلال السنوات الماضية، الأمر الذي عاد الكثير منها ممتلكاً أو متوفقاً واتباع الطريقة أعلاه سيعمل باباً للفساد المالي ليس بصغرٍ.
3. لا يخفى على المطلع دور تنفيذ هذا المشروع العملاق في القضاء على البطالة وفي تقديري أنَّنا في العراق وبعد الاستمرار في تنفيذ هذا المشروع سنكون بحاجة إلى عمالٍ أجنبية خلال (2-3) سنة.
4. لن تدفع الحكومة ديناراً واحداً في هذا المشروع؛ لأنَّ كلَّ مستفيدٍ من وحدة سكنية سوف يدفعها بنفسه غاية ما في الأمر أنَّ الحكومة ستدفع نقداً للمستثمر، والمواطن سيدفع المبلغ بالتقسيط وفي النهاية الدولة تعدُّ الرابح الكبير؛ وذلك عن طريق استثمار عوائد الأموال أيضاً.
5. لا يغيب عن بال الباحث مدى أهمية تطوير القطاع الخاص الاستثماري العراقي ودعمه مما سيشكل مركز استقطاب مهم لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع أو غيره عن طريق التشارك مع القطاع الخاص العراقي، أو مساهمة المصارف العالمية الكبرى في تمويل هذه المشاريع والاستفادة من أرباحها المتحققة بالمشاركة في محفظة استثمارية يديرها البنك المركزي العراقي.

وعموماً يجب الأخذ بنظر الاعتبار حين دراسة وإدارة هكذا مشروع نسبة الزيادة السكانية العالية في العراق حين التخطيط لمديات طويلة تزيد على عشر سنوات وهي مدة رعاها لا تكفي لمعالجة هكذا أزمة سكنية خانقة ونعتقد أنها تحتاج إلى (15-20) سنة للقضاء عليها نهائياً، وهذا الموضوع يحتاج تفصيلاً أكثر، ودراسةً أعمق، ولكن هنا في هذه العجلة كان لابد من التطرق له؛ لأهميته الكبرى، والدور على النقطة المحورية فيه بعجلة ويمكن توسيع ذلك بجثياً لو كان هناك نية حقيقة لذلك.

18. أمّا للقطاعات الآتية:

1. التربية والتعليم.

2. الصحة.

3. السياحة.

فإني أترك ذلك في هذه الدراسة؛ لأنّها بحاجة إلى أكثر من انتقادي؛ لدراستها وتحليلها ومعرفة طبيعة البيئة الحالية، وطرق المعالجة الصحيحة، فضلاً عن حجم الأموال المطلوبة، ومدة ذلك، ولتردّي هذه القطاعات، وتخلفها تخلّفاً كبيراً جداً، فهي تحتاج خبراء متخصصين لحل هذه الأزمات.

ثانياً: الجانب السياسي

نظراً لتوقعاتي بأنّ الحكومة المقبلة ستكون مكبلةً سياسياً ومحاصصاتياً، فهناك أمور يسيرة ومتفق عليها من الجميع تستطيع أيّ حكومة أن تباشر بها وتفعلها:

1. محاربة الفساد بأشكاله الإداري والمالي كافة، والعمل الحقيقي على وضع حدٍ لهذا الاستنزاف

الذي أودى بالثروات الكبيرة للعراق محدثاً نسبة فقر غير متوقعة في بلد يزخر بالخيرات، فضلاً عن التأثير الكبير على القرار الاقتصادي وتوفير الخدمات ومحاربة البطالة، وبحق فإنَّ المراقبين للشأن العراقي يتتفقون على أنَّ الفساد هو أساس المشاكل كلِّها، وهو الولاد لها، بما فيها الإرهاب وفقدان الأمن.

2. العمل الجاد على إعادة الاستقرار الإقليمي والعالمي للعراق وبصورة مستدامة، وذلك عن طريق استثمار العاملين التاليين، فضلاً عن:

أ- ربط الاقتصاد العراقي بمصالح الشركات العالمية الكبرى التي ستقوم بدورها بممارسة الضغط لتجنُّب العراق مشاكله الأمنية والسياسية حفاظاً على مصالحها.

ب- تصفيير مشاكل العراق مع جيرانه الذين تربطهم معه حدود مشتركة، لا سيما أنَّ أغلب هذه المشاكل نابعة من عوامل ليست لها علاقة ببناء الدولة مثل المذهبية والقومية وغيرها، مما يعيق تقدُّم الشعوب.

3. إعادة النظر بالامتيازات المالية للدرجات الخاصة كافة، بما فيها الرئاسات الثلاث وإدخالها ضمن سُلُّم قانون الرواتب والتقليل من النفقات الهائلة التي تشكّل -فضلاً عن تأثيرها المالي- عامل نعمة من قبيل الشعب على الطبقة الحاكمة.

4. إعادة النظر بالامتيازات المالية التي يتمتَّع بها المستفيدون من قوانين العدالة الانتقالية، ومرور وقت طويل على منح هذه الامتيازات ولظهور أجيال جديدة لم تتأثَّر بأسباب هذه القوانين، وحصلت على فرصتها المتساوية مع أقرانهم من أفراد الشعب العراقي، فضلاً عن الكلف التشغيلية العالية للمؤسسات المسؤولة عن إدارة هذه الملفات والتي يقع كثير منها تحت مظلة الامتيازات الطائفية الاستنزافية لثروات البلد.

ثالثاً: الجانب المجتمعي

1. النهوض بواقع المجتمع العراقي بجوانبه التربوية والمعرفية كافة، بما يتناسب والخزين الحضاري الأعمق على الكرة الأرضية بهدف إعادة اسم العراق لاماً مرةً أخرى بين كل دول العالم.
2. تطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي الخاص بالعاملين في القطاع الخاص العراقي وجعلهم متساوي الحقوق التقاعدية مع العاملين في القطاع الحكومي.
3. تفعيل قانون الرعاية الاجتماعية للفئات المشمولة بما يحفظ كرامتهم الإنسانية في توفير المستوى المناسب من السكن والصحة والتعليم والمعيشة وإعادة دراسة الحالات الممنوحة سابقاً دورياً لقطع المساعدات عمن هو غير مستحق أصلاً، وإنما أضيف لأسباب انتخابية أو طائفية أو أن هناك تغييراً إيجابياً حدث في دخله المادي لا يستحق معه هذه المساعدة لإضافتها لمستحق آخر.
4. تفعيل المصالحة المجتمعية العراقية تفعيلاً حقيقي بما يضمن عودة المجتمع العراقي موحداً متاماً، وإزالة التشريعات والأسباب السياسية والجغرافية والحزبية والطائفية والعرقية التي أدت إلى ذلك.
5. النهوض بواقع التعليم في العراق بمستوياته كافة، معززاً تطوير الحالة الثقافية المجتمعية وبالشكل الذي يساهم في رفع مكانة المجتمع العراقي دولياً ورفد عملية النهوض الاقتصادي والسياسي.

رابعاً: الجانب الأمني والقوات المسلحة

1. إعادة هيكلة القوات الأمنية وتصنيفاتها الفنية من الناحية العددية والاختصاصية، كما هو معمول به في الدول الديمقراطية المتقدمة، واضعين التصنيفات والسميات الحالية اختصاصاتها الملائمة وفق عناوينها كالجيش وحرس الحدود والشرطة الاتحادية، شاملاً ذلك طريقة توزيعها وعملها بين المناطق الحدودية والدفاع عن الوطن واستباب الأمن داخل المدن بما يدعم قوات

الشرطة المحلية المكلفة بها، شاملاً ذلك محاربة الفساد و»الفضائيين» داخل هذه المؤسسة المهمة وإبعادها عن الخزينة والطائفية العرقية والدينية والمذهبية.

2. جعل السيادة العراقية هي المهمة الأولى للقوات الأمنية والقضاء على السلاح المنفلت خارج هذه المؤسسة، واختصار التسميات والتصنيفات بما يتلاءم وال الحاجة إلى بناء عراقٍ موحدٍ مستقلٍ مستفيدٍ من عمق تاريخ جيشه الباسل والتجارب المتقدمة عالمياً في هذا المجال.

3. تسليم الجيش العراقي الباسل بما يتلاءم وجعله جيشاً قادراً على حفظ استقلال العراق وحارساً لحدوده، وديمقراطيته، وحرية شعبه، وغلق الثغرات الإدارية والأمنية فيه، لا سيما ما نتج عنها من إسالة دماء الشباب العراقي البريء في مواطن كثيرة مثل سقوط المدن عسكرياً وأرواح الشباب التي أزهقت ظلماً في ساحات الكرامة «التشرينية»، وإعادة التوازن الجيوسياسي الإقليمي المفقود الذي جعل العراق مطمعاً لقوى الشر كلّها.

الخاتمة

السادة الأفاضل:

إنَّ عملية بناء الإنسان والاستثمار فيه هي من أعلى وأنبل الأهداف التي يمكن أن يسعى إليها شخص أو مجموعة، فما بالكم بَأَنَّ هذا البناء نقوِّم به الأخ وشريك الأرض والدم والتاريخ، ولم تتقَدَّم الدول وتزدهر إلا بقيامها بحفظ إنسانية مواطنها، وإنفاذ القانون ممَّا جعل ذلك القاعدة للانتعاش الاقتصادي والتطور الاجتماعي، وارتقاء هذه الدول إلى مصاف الدول المتقدمة.

والعراق ليس بعيد عن الظروف والمقومات التي تؤهِّله أن يسلك هذا الطريق ويصل الهدف المنشود بما يملك من ثروات طبيعية وقدرة سكانية وموقع جغرافي وإنسان مبدع، وغاية ما في الأمر أنَّه لم تأتِ للبلد قيادة تدير هذا الواقع وتدعنه بالاتجاه الصحيح.

نعم، لقد حاولتُ في بحثي المختصر هذا تشخيص أهم المشاكل، وإيجاد المعالجات المناسبة لها في حدود الإمكانيات المتوفَّرة من الناحية القانونية والدستورية والمالية، والمهمة ليست بيسيرة؛ فحصر هذه المشاكل كلها وحلوها في هذه الصفحات القليلة ليس بالأمر الهُّين، ولكنَّها أعطت حقها من الإشارة والتوضيح العام، وأخيراً نحن على استعدادٍ تام للإسهام في توضيح أيِّ فقرةٍ أو إعدادٍ البحث الملائم والموسَّع لها، أو تنفيذها تنفيذاً لائقاً حال توفر الفرصة لذلك.